

## معارضون سوريون يحددون الرؤية السياسية لمؤتمر قرطبة

بهيئة مارديني : 17/12/2013



قراؤنا من مستخدمي تويتر

يمكنكم الآن متابعة آخر الأخبار مجاناً من خلال حسابنا على تويتر

[إضغط هنا للإشتراك](#)

أكد معارضون سوريون اجتمعوا منتصف الشهر الجاري على ضرورة صياغة رؤية سياسية مشتركة تتفق عليها القوى الوطنية تتضمن إسقاط نظام بشار الأسد بكافة رموزه ومرتكزاته.

ضمن سلسلة من الاجتماعات التقى معارضون سوريون للبحث عن مخارج سياسية تلبى طموحات الشعب السوري في مدينة "غازي عنتاب"; التركية، في 14 و15 الشهر الجاري.

اللقاء التشاوري، ضمّ قوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة وتم التوافق على البحث في كيفية استعادة القرار الوطني السوري "يهدف وقف التدخل بالشؤون الداخلية للشعب السوري من كافة القوى الإقليمية والدولية، لكي يصبح قادراً على تمثيل تطلعاته وتحقيق غاياته ويتوافق مع أهداف ثورته";.

وأشار محمد برممو المعارض والناشط السياسي السوري الى أنه لا بد من صياغة رؤية سياسية مشتركة تتفق عليها القوى الوطنية تتضمن إسقاط نظام الطغيان بكافة رموزه ومرتكزاته ومحاسبتهم. وتؤسس لهيئة انتقالية كاملة الصلاحيات، ليس لبشار الأسد دور فيها، تضمن انتقال السلطة للشعب وبناء دولة المواطنة والعدالة والحرية والمساواة.

ووجد برممو وهو عضو في مجلس الشعب السوري قبل انشقاقه "أنه لا بد من البناء على ما تم التوافق عليه ضمن القوى الوطنية والتأكيد على وحدة سوريا أرضاً وشعباً ورفض التقسيم والدعوة إلى مؤتمر وطني جامع لكافة القوى السياسية والمدنية والعسكرية لإقرار أهداف الثورة السورية وكيفية الحفاظ عليها في أي حل سياسي قادم، وإنشاء صندوق موحد لدعم الشعب السوري وثورته في كافة المجالات";. وشدد بيان صدر بعد الاجتماعات على انه لا بد من العمل على إخراج الميليشيات الطائفية من سوريا فوراً، وتحميلهم المسؤولية القانونية والجناائية أمام المحاكم الوطنية والدولية.

وأشار البيان الى أن "الحل السياسي هو مطلب مهم للشعب السوري، ولكنه ليس الحل الوحيد، وذلك تجنباً للاستمرار بالحل العسكري وحقناً للدماء".

وقال المعارضون "انه لا بد من بناء وهيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية لإعادتهما إلى دورهما الطبيعي في حماية الوطن والمواطن".  
وحول مؤتمر جنيف 2 قال: "لإنجاح مؤتمر جنيف 2 لا بد من تنفيذ بنود جنيف (1) كاملة، وتحديد سقف زمني لعملية التفاوض ونقل السلطة، وعدم وجود أي دور للأسد ونظامه في المرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا، وتوفير ضمانات دولية لتنفيذ ما يقر في جنيف 2 تحت الفصل السابع".  
ولفت المشاركون الى ضرورة مراجعة النفس حول أسباب تأخر الحسم، وطالبوا بالبحث بشجاعة عن آليات تصحيح الأخطاء، بما يضمن القضاء على الفساد السياسي، والمالي، وطغيان المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة للسوريين، خاصة وأن وحدة الوطن بمكوناته في خطر جدي، كما طالبوا "بالوقوف بمواجهة المحاولات الفردية والحزبية والفئوية والإيديولوجية إلى حين الحسم النهائي وانتصار الثورة وعدم تمرير أية محاولة لإعادة إنتاج النظام الاستبدادي ورفض منطق المحاصصة الأثنية والدينية والطائفية".